آلية لتفعيل مهام المجالس البلدية لإنجاح جهود الحفاظ على البيئة بمدن المملكة العربية السعودية: المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية دراسة وصفية وثائقية

فائز بن سعد الشهري

بقسم التخطيط الحضري والإقليمي، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك فيصل
الدمام، المملكة العربية السعودية

الملخص :

لم تخلو عملية التخطيط للتنمية الشاملة التي مرت بها المملكة العربية السعودية خلال العقود الأربعة الماضية من المشاكل ذات الآثار السلبية على البيئة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، كان أحد أسباب ذلك ضعف مشاركة السكان في مراحل عملية التخطيط المختلفة. يعتبر تفعيل دور المجالس البلدية بالمملكة أحد أهم الآليات التي تعمق المشاركة الشعبية في التنمية وتساهم في إنجاح عملية التنمية العمرانية بما فيها تحسين البيئة. لذا يهدف هذا البحث إلى التعرف على دور المجالس البلدية في المساهمة في تفعيل سياسات الحفاظ على البيئة، ويحلل تجربة المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية ويقيس فعاليته ودوره في الحفاظ على البيئة.

اعتمد البحث في جمع المعلومات على أساليب مكتبية تتضمن مراجعة الأدبيات السابقة من مقالات وبحوث وتقارير علمية تناولت سياسات التخطيط العمراني في الحفاظ على البيئة ومهام المجالس البلدية، ومراجعة ما عرض من أراء لأعضاء المجلس البلدي والمواطنين في اللقاءات المفتوحة التي نظمها المجلس مع المواطنين ومن خلال متابعة المقابلات مع أعضاء المجلس البلدي المنشورة في الصحف المحلية، واتبع البحث المنهج التحليلي لرصد وقياس مستوى انجاز المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية (كدراسة حالة) للمهام المنوطة به في مجال الحفاظ على البيئة الحضرية، وفي تسجيل أهم المعوقات التي واجهت المجلس في لتحقيق أهدافه المعلنة في هذا المجال.

خلص البحث إلى أن للمجالس البلدية دور أكيد وواضح في الحفاظ على البيئة الحضرية يجب تفعيله لأهميته، كما استنتج البحث أن درجة إنجاز المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية خلال العامين ١٤٢٦- ١٤٢٨هـ في مجال الحفاظ على البيئة

تختلف حسب طبيعة كل موضوع، وتتراوح من حيث قوة التعامل بين الاهتمام البسيط والمتوسط وتصل إلى التعامل الجيد والقوي خاصة في القضايا الملحة، لقد تم رصد عدد من العقبات التي تحد من فعالية المجلس مثل محدودية الصلاحيات، وحساسية الجهات التنفيذية في التعامل مع المجلس، وبطء استجابة الجهات التنفيذية لقرارات ومرئيات المجلس، وندرة المعلومات بيد المجلس خاصة في أمور الميزانية المخصصة للبلديات. وقد اقترح البحث آلية محددة لتفعيل مهام المجلس البلدي في مجال الحفاظ على البيئة: تشمل: ترسيخ قناعة المجلس والجهات التنفيذية والمواطنين بالصلاحيات المنوطة به، وترسيخ أهمية الفكر التخطيطي البيئي الاستراتيجي والتكتيكي عند أعضائه، واستحداث لجنة استشارية للمجلس في مجال التخطيط العمراني والحفاظ على البيئة، ثم تقوية التعاون بين المجلس البلدي والمؤسسات العلمية والبحثية. وتوصل البحث إلى مجموعة من التوصيات لتعزيز دور المجالس البلدية للوصول إلى تنمية بيئية مستدامة.

الكلمات الدالة :

التخطيط الحضري، عملية اتخاذ القرار، التنمية المستدامة، الحفاظ على البيئة، المشاركة الشعبية، المجالس البلدية، المملكة العربية السعودية.

مقدمة :

البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان ويؤثر فيه ويتأثر به (أبوعراد، ١٤٢٣هـ)، خلقها سبحانه وتعالى باتزان قال تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان:٢]، وتدعو الشريعة الإسلامية الإنسان الذي استخلفه الله بالأرض إلى أعمارها والحفاظ على بيئتها وعدم الإسراف والفساد لقوله تعالي: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود:٦١]، وقوله تعالي: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف : ٣١]، ومن الأحاديث النبوية التي تدعو إلي أعمار الأرض والحفاظ على عناصرها، قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "**ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع**

زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة (صحيح مسلم)، وقد حث صلى الله عليه وسلم على الحفاظ على عناصر الحياة والبيئة وتنميتها في قوله: **"إن قامت على أحدكم القيامة وفي يده فسيلة فليغرسها"** (السلسلة الصحيحة للألباني).

يعتبر الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من الأهداف الرئيسية للدول، وتأكد ذلك التوجه في خطط التنمية الوطنية الخمسية للمملكة العربية السعودية، ومنها الخطة الخمسية الثامنة الحالية والتي أشارت في الهدف الحادي عشر من أهدافها العامة إلى ضرورة "حماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة"، كما أشار الأساس الاستراتيجي الحادي والعشرون في الخطة إلى " الاستمرار في الاهتمام بحماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها، وحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها" (الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط).

يتكون البحث من مقدمة وأربعة أجزاء، يقدم الجزء الأول مدخلاً نظرياً يتضمن مراجعة للأدبيات السابقة يبدأ بعرض إشكالية وهدف ومنهجية الدراسة، ثم تعريف مبدأ المشاركة الشعبية وإبراز أبعادها وأهدافها للحفاظ على البيئة والوصول إلى تنمية مستدامة، ثم استعراض لسياسات الحفاظ على البيئة بالمملكة، ويعرض الجزء الثاني الدراسة التحليلية للمجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية (كدراسة حالة)، يبدأ الجزء بنبذة عن تاريخ نشأة المجالس البلدية في المملكة ومهامها، ثم يقيم دور المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية في الحفاظ على البيئة من خلال استعراض مهامه وأنشطته ثم تقييم لمدى إنجازه لتلك المهام والأنشطة وتحليل ونتائج التقييم، وفي الجزء الثالث يقترح البحث آلية لتفعيل مهام المجلس البلدي لإنجاح مراحل التخطيط والحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ويختتم البحث بخلاصة وتوصيات.

١) الإطار النظري ومراجعة الأدبيات :

التنمية والبيئة وجهين لعملة واحدة تربطهما علاقة وطيدة. والتنمية الشاملة المتوازنة المستدامة هي التي تستثمر البيئة وتحافظ عليها في آن واحد في مراحل تخطيطها من خلال أخذ الاعتبارات البيئية الطبيعية والتي من صنع الإنسان المتجددة وغير المتجددة كباقي الاعتبارات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتنفيذها.

أشار تقرير" حالة العالم ٢٠٠٧: مستقبلنا المديني" الصادر عن معهد وورلدواتش للأبحاث في واشنطن (مجلة البيئة والتنمية، ٢٠٠٧م) إلى أنه "ينضم كل سنة إلى مدن العالم نحو ٦٠ مليون نسمة، يعيش معظمهم في مستوطنات فقيرة في البلدان النامية، ومن أصل ثلاثة بلايين مقيم في المدن، يعيش بليون في إحياء بؤس، ويموت نحو ١,٦ مليون سنوياً نتيجة انعدام المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي)، وأضاف التقرير إن " التوسع المديني العشوائي وغير المخطط يلقي بثقله على صحة الإنسان ونوعية البيئة، ما يساهم في انعدام الاستقرار الاجتماعي والايكولوجي والاقتصادي في كثير من البلدان"، ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى إن عدد السكان للعالم سيصل إلى ٧ مليارات ونصف عام ٢٠١٠م و٨ مليارات ونصف عام ٢٠٢٥م ومعظم الزيادة ستكون في البلدان النامية (النعيم، ٢٠٠٤م).

١- ١) المشاركة الشعبية:

أشار ديننا الإسلامي إلى المشاركة في اتخاذ القرار فقال تعالي: "وشاورهم في الامر" (آل عمران: ١٥٩)، وثقافة الانتخابات موجودة في المجتمع الإسلامي منذ بدايته حيث شهد اول برلمان في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة الرسول صلى الله علية وسلم عندما اجتمع المهاجرون والأنصار وبايعوا أبا بكر الصديق رضي الله عنه (المالك، ١٤٢٦هـ)، وأشارت نتائج وتوصيات المؤتمرات الدولية التي ناقشت موضوع التنمية المستدامة ومنها نتائج وتوصيات مؤتمر قمة الأرض الأول (ريو ١٩٩٢م) إلى أهمية المشاركة الشعبية كأساس لتخطيط المستوطنات البشرية المستدامة، وأقر المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة

الثاني للمستوطنات البشرية (اسطنبول ١٩٩٦) عشرة مبادئ رئيسية لازمة لتحقيق مستوطنات بشرية مستدامة منها " تعتبر المشاركة الشعبية في صنع القرار والتنمية مبدأ رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية، ولجميع الناس حقوق، ومن واجبهم أيضا قبول مسؤوليتهم عن احترام حقوق الآخرين، بما في ذلك حقوق الأجيال القادمة" و" إن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، ولذلك لابد من تعزيزها، وينبغي لتخطيط المستوطنات البشرية إن يأخذ الدور البناء للأسرة في الاعتبار عند تصميم وتنمية وإدارة هذه المستوطنات". وأشار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية اسطنبول +٥ (نيويورك ٢٠٠١م) في إعلانه بشأن المدن والمستوطنات البشرية في الألفية الجديدة في الفقرات ٤١و٤٢ إلى التأكيد على ضرورة توسيع قاعدة صنع القرار باعتبار " إن المشاركة الشعبية في صنع القرار ضرورة لابد منها لتحقيق التنمية المستدامة"، وأشار مؤتمر قمة جوهانسبرج لعام ٢٠٠٢ في إعلانه في الفقرة رقم ٢٦ على " إن التنمية المستدامة تتطلب منظور طويل الأجل ومشاركة واسعة للقاعدة الشعبية في صنع السياسات واتخاذ القرارات التنفيذية على كافة المستويات" (أمانة المدينة المنورة، ٢٠٠٣م).

وأشار أرنست أر. ألكسندر الى أن المشاركة " تعني أن يشارك جميع الافراد، والجماعات، وأصحاب المصالح، والمنظمات والمجموعات العمرانية (السكانية) الذين يحتمل تأثيرهم بما سينتج عن العملية التخطيطية في مسار التخطيط" (المبارك، ٢٠٠١م)، عرفت المشاركة الشعبية على " أنها الخطوات تمكن أعضاء مجتمع ما بكل أفراده من رجال ونساء وأطفال، فقراء كانوا أم أغنياء، من المشاركة في تحديد الكيفية التي يودون تسيير حياتهم بها (الطاهر وحامد، ٢٠٠٢م)، وعرفتها الأمم المتحدة " بأنها المشاركة التطوعية للعامة في صنع القرارات التي تؤثر مباشر على حياة مجموعة ما، أو أنها النشاطات التي يقوم بها المواطنين بمساعدة خارجية أو بدونها لتحسين وضعهم المعيشي"، ويمكن تقسيم أهداف المشاركة الشعبية إلى الآتي (الطاهر وحامد، ٢٠٠٢م):

- **أهداف وظيفية:** حيث يؤدي إشراك المستفيدين من المشاريع في مراحل الإعداد المبكرة لها إلى توجيه أنظار المصممين والمخططين إلى ما قد يكون خافياً عليهم نتيجة للاختلافات البيئية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية للمستخدمين، ويجعل هذه المشروعات أكثر استجابة لاحتياجات الأسر والجماعات.
- **أهداف اقتصادية:** إذ تسهم المشاركة الشعبية بشكل مباشر في تقليل وضبط تكلفة المشروعات. وفي تدريب العديد من أفراد المجتمع على عمليات البناء والصيانة، وقد تنشأ مؤسسات اقتصادية صغيرة مصاحبة للمشروع مما يوجد فرصاً جديدة للعمل والاستثمار والتدريب ويؤدى إلى رفع المستوى المعيشي للمستفيدين.
- **أهداف اجتماعية:** تعمل المشاركة على خلق ظروف اجتماعية ملائمة من خلال العمل الجماعي ومن خلال الخطوات المتتابعة من البحث الميداني والمسح الاجتماعي ومناقشة تفاصيل التخطيط والتصميم وبعد ذلك أثناء عملية التنفيذ الفعلي للمنشات مما يخلق روحا جديدة بين المستفيدين، ويسهم في تمتين أواصر العلاقات بينهم وجمعهم حول حلم مشترك يشكل مستقبلهم ومستقبل أطفالهم.
- **أهداف نفسية:** المشاركة تعنى العمل في جماعة والعمل الجماعي يوفر للإنسان المناخ الملائم لإشباع بعض حاجاته النفسية والتي تتراوح من الحاجة إلى الأمان أو إثبات الذات، أو الإحساس بالحب.
- **أهداف سياسية:** تقوية وضع الجماعة بالنسبة لباقي أفراد ومؤسسات المجتمع مما يكسبهم القدرة على إحداث تغيير في القرارات المصاحبة للمشاريع ودفعها في الاتجاه الذي يحقق طموحاتهم وأمالهم، الأمر الذي يشجعهم على التصدي لقضايا أخرى تهم مجتمعهم المحلى مثل التعليم والصحة والأمن وغيرها.

وأشارت الدراسات إلى إن المشاركة الشعبية في التخطيط التنموي تساهم في: (١) تحديد دقيق لمشاكل وحاجات وأوضاع السكان أو المجموعات المستهدفة وفي نفس الوقت تساعد في تحديد الأوليات، (٢) زيادة درجة تقبل أفراد المجتمع للقرارات التي

يشاركون فيها ومن ثم مساندتها وتنفيذها والدفاع عنها، (٣) تعزيز وتنمية الاعتماد على النفس وخلق الشخصية المسئولة والمنتمية والمتعاونة، (٤) زيادة وعي الأفراد بمشاكل مجتمعاتهم والإمكانيات المتاحة التي يمكن رصدها لإيجاد حلول تساعد في التغلب علي هذه المشكلات، (٥) تهيئة السكان والمجموعات المستهدفة نفسياً لتقبل التغيير وبالتالي تعمل علي تسريع استجابة المواطن للتغيرات المرغوبة، والحد من المعوقات المختلفة التي تقف في سبيل ذلك، وفي هذا نجاح لعملية التنمية، (٦) غرس روح المبادرة لدى الأفراد وتشجيعهم على التعاون مع الآخرين لحل مشكلاتهم، (٧) تقوية مفهوم الصالح العام والحرص على المال العام، وبالتالي فهي تزيد من حرص الأفراد وإخلاصهم في العمل وتعزز انتمائهم، (٨) تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الطبقية والمكانية (غنيم، (٢٠٠١م)، ص:١٧٧).

وطبقاً لمارسيا د. لاو فإن (لكثير من المدن سجلات طويلة من التخطيط غير الملائم أو غير المنظم. فعلى سبيل المثال غالبا ما يكون القائمون على التخطيط غير مدركين للاحتياجات المحلية كما حدث في دول العالم الثالث في الستينيات والسبعينيات عندما قامت الحكومات المركزية البعيدة بمحاولة تخطيط المدن في هذه الدول (عفت، ١٩٩٤م).

ويلعب التخطيط العمراني دوراً أساسياً في توجيه التنمية مكانياً من خلال أخذ البعد البيئي على مستوي المشاريع المزمع إقامتها من خلال تقييم الأثر البيئي ومن خلال تقييم السياسات التنموية العمرانية للمدينة والإقليم بيئياً، من خلال حصر السياسات البيئية وأخذها في الاعتبار في مراحل وضع الخطط.

وهناك عدة طرق ووسائل للمشاركة تتمثل في عقد الاجتماعات، وتنظيم محافل لسماع الآراء والنقاش العلني، وإقامة مجالس المواطنين، وتشكيل لجان استشارية أو مجموعة المهام المحددة والمؤقتة، وأجراء مسوحات أراء المواطنين، ولجان استشارية، وتطبيق طريقة المحاكاة واحتمالات اللعبة، وأساليب توظيف المواطنين أو سكان الأحياء للقيام بدور الممثلين الوسطاء أو أنجاز مهام شبه متخصصة. إن عملية التخطيط

وصنع القرار مسألتان غاية في التعقيد – ولكن تركهما أخطر من الوقوع في الأخطاء المترتبة على عدم اللجوء إليهما- ويساعد على نجاحهما مشاركة العامة وتوعيتهم بدلاً من الاكتفاء بالمنهج العلمي للتخطيط المتمثل في دور المخطط (المستشار – الإداري) لصناع القرار (المبارك، ٢٠٠١م).

وتعبر المجالس البلدية أحد أشكال المشاركة الشعبية ذلك إن أخذنا في اعتبارنا أن أعضاء تلك المجالس هم ممثلي الشعب الذين يتحدثون باسمه وينقلون تطلعاته ورغباته للمسئولين ومتخذي القرار وهم أيضاً الناقل لنبض الشارع باتصالهم بالمواطنين في اللقاءات المفتوحة معهم وبأصواتهم وآرائهم المعلنة في وسائل الإعلام المختلفة، وسواء كان أعضاء المجالس البلدية منتخبين أو معينين فإن لهم دور أساس في تلبية متطلبات واحتياجات المواطنين وتحقيق أهدافهم. ومن أهم تلك الأهداف تحقيق سبل الحياة الكريمة لهم في بيئة صحية ونظيفة ينعم بالعيش فيها أجيال الحاضر والمستقبل كما أشارت إليه صلاحيات المجالس البلدية (المسيند، والقاضي، ٢٠٠٧).

١- ٢) سياسات الحفاظ على البيئة بالمملكة العربية السعودية:

قضية البيئة من القضايا التي توليها المملكة اهتمام كبير والمحافظة على البيئة من القضايا التي أكد عليه النظام الأساسي للحكم حيث نصت المادة الثانية والثلاثون على أن تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع تلوثها. وشهد قطاع البيئة العديد من التطورات خلال الخطة الخمسية السابعة (١٤٢٠هـ - ١٤٢٥هـ) ومنها (الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط):

- صدور النظام العام للبيئة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٤) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ) الموافق (٢٠٠١/١٠/١٥م)، ولائحته التنفيذية بالقرار الوزاري رقم (٩٢٤/٥/٤/١) وتاريخ ١٤٢٤/٨/٣هـ) الموافق (٢٠٠٣/٩/٢٩م)، وأنيط بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة مهمة متابعة تنفيذ بنوده بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى ذلك الموافقة على أجندة القرن الحادي والعشرين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨) وتاريخ ١٤١٥/٧/٣هـ) الموافق (١٩٩٤/١٢/٥م)، والانضمام

إلى العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية مثل (اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الأحيائي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، كما قامت الرئاسة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بمتابعة تنفيذ بعض الاتفاقيات البيئية التي تقع ضمن مسؤولياتها ومنها اتفاقية " بازل" بشان نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها واتفاقية " فيينا" لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون وغيرها.

- إعداد الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالبيئة وتطوير الأنظمة ذات العلاقة بإعداد مسودات الإستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة، والإستراتيجية الوطنية للبيئة، وإستراتيجية وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر، والإستراتيجية الوطنية للتنوع الاحيائي، والإستراتيجية الوطنية للغابات، والخطة الوطنية لإدارة المناطق الساحلية. إضافة إلى ذلك صدور نظام معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، كما تعمل وزارة المياه والكهرباء حالياً على تحديث الدراسات الخاصة بموارد المياه من اجل أكمال إعداد الخطة الوطنية للمياه.
- تأكيد الخطط الخمسية الوطنية إلى أهمية البيئة والمحافظة عليها ومنها الخطة الخمسية الثامنة (١٤٢٥هـ - ١٤٣٠هـ) والتي أشار هدفها الحادي عشر إلى " حماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة". وأشار الأساس الاستراتيجي العشرون في الخطة الخمسية الثامنة إلى " الاستمرار في الاهتمام بحماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها، وحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها".

وأولت المملكة العربية السعودية الاهتمام بالبيئة فأنشأت الجهة المختصة بحماية البيئة والمتمثلة في إنشاء اللجنة الوزارية للبيئة بموجب الأمر السامي رقم ٥ ب /١٦٣٥ كأعلى سلطة مسئولة عن شؤون البيئة بالمملكة وتضم في عضويتها عدد من وزراء القطاعات الحكومية ذات العلاقة ويرأسها ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود وتضطلع بمهام عدة أهمها (عبدالعزيز، ٢٠٠٣م):

- تنسيق النشاطات البيئية بالمملكة ومتابعتها.
- رسم الاستراتيجيات والسياسات البيئية على المستوى المحلي.
- إعداد وجهة نظر المملكة ومواقفها تجاه القضايا البيئية إقليميا ودوليا.

وأنشئت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة كجهاز مركزي مسئول عن حماية بيئة المملكة والمحافظة عليها على المستوى الوطني وتتولى التنسيق مع الجهات المعنية- مراقبة البرامج والنشاطات والمشروعات ذات العلاقة أو المؤثرة على البيئة، وتقوم الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بمهام مختلفة من شأنها المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ومنها (الموقع الإلكتروني لمصلحة الأرصاد وحماية البيئة):

- مراجعة حالة البيئة وتقويمها.
- تطوير وسائل الرصد وجمع المعلومات وأجراء الدراسات البيئية.
- توثيق المعلومات ونشرها.
- إعداد مقاييس حماية البيئة وإصدارها ومراجعتها وتطويرها وتفسيرها.
- إعداد مشروعات الأنظمة البيئية ذات العلاقة بمسؤولياتها.
- التأكد من التزام الجهات العامة والأشخاص بالأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية.
- متابعة التطورات المستجدة في مجالات البيئة وأدارتها على النطاقين الإقليمي والدولي.
- نشر الوعي البيئي على جميع المستويات.

وصدر النظام العام للبيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ في ١٤٢٢/٧/٢٨هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (١٩٣) وتاريخ: ١٤٢٢/٧/٧هـ، وأهدافه (مجلة البيئة والتنمية، (٢٠٠٣م) و(الموقع الإلكتروني لمصلحة الأرصاد وحماية البيئة):

- المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها، ومنع التلوث عنها.
- حماية الصحة العامة من أخطار الأنشطة والأفعال المضرة بالبيئة.
- المحافظة على الموارد الطبيعية، وتنميتها وترشيد استخدامها.

- جعل التخطيط البيئي جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية وغيرها.
- رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة، وترسيخ الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية للمحافظة عليها وتحسينها، وتشجيع الجهود الوطنية التطوعية في هذا المجال.

وتتضح أهمية جعل التخطيط البيئي جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة في جميع المجالات من إنشاء الجهات المعنية بالبيئية ووضع السياسات البيئية ومتابعة تنفيذها والتي منها سياسة النظام العام للبيئة حيث يلعب التخطيط العمراني بمستوياته الوطنية والإقليمية والمحلية دورا في توجيه التنمية وتنفيذ المعايير البيئية من خلال مراحل التخطيط المختلفة.

١- ٣) إشكالية وهدف ومنهجية الدراسة

شهدت المملكة خلال العقود الماضية تطورات تنموية سريعة من خلال التخطيط على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، أدى ذلك إلى نمو سريع على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية مما أنتج مشاكل عديدة, منها على سبيل المثال لا الحصر نمو بعض المدن على حساب الأخرى، وزيادة عدد السكان وتمركزهم في المدن العواصم، والهجرة من الريف إلى المدن، وزيادة الضغط على الخدمات. والتلوث البيئي، إضافة إلى ذلك ما أشار إليه الهذلول ومنه ما يلي (الهذلول، ٢٠٠٣):

- النمو السريع الذي حققته المدن الرئيسية جاء على حساب معدلات النمو للمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم مما أدى إلي غياب التسلسل الهرمي المتوازن للتجمعات الحضرية على مستوى المناطق.
- استمرار تيارات الهجرة من الريف إلي الحضر نتيجة للوتيرة السريعة للتحضر.
- استمرار التوسع العمراني غير المنظم على الأراضي الزراعية للمدن وما يشكله ذلك من تهديد للتوازن البيئي والأمن الغذائي.

وأشارت لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة بمجلس الشورى عن الإحصائية بخصوص الأراضي المملوكة من إجمالي أطوال السواحل بالمملكة خلال مناقشة مواد مشروع نظام إدارة المناطق الساحلية إلى أن ٩٦٪ من أراضي السواحل مملوكة لجهات حكومية وخاصة و٤٪ فقط متاح للعامة، وأن الأراضي الساحلية المملوكة لجهات حكومية وخاصة بالمنطقة الشرقية ٧٥٪، وأكدت معاناة المنطقة الشرقية من التملك في عمق الشاطئ وعزت ذلك إلى ضحولة الخليج، كما أشارت الإحصائية إلى أن ٨٠٪ من استثمارات أمانة مدينة الدمام جاءت من الاستثمار في المواقع الساحلية (صحيفة الجزيرة، عدد ١١٩٤٠، ١٤٢٦هـ).

وتشير خطة التنمية الخمسية الثامنة ١٤٢٥هـ - ١٤٣٠هـ إلى أنه بالرغم من الخطوات التي تحققت في مجال الاهتمام بشؤون البيئة ومن أبرزها: المحافظة على الموارد الطبيعية، ومعالجة مياة الصرف الصحي، ونظافة الوقود، وحماية البيئة الساحلية إلا أن هناك ضرورة للتعامل مع عدد من القضايا والتحديات البيئية وحماية الحياة الفطرية وإنمائها (الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط).

يهدف هذا البحث إلى مناقشة المشاكل ذات العلاقة بالبيئة وعرض أهمية صلاحيات المجالس البلدية الحالية ومساهماته في تنفيذ سياسات الحفاظ على البيئة ويستكشف- من خلال مراجعة السياسات البيئية والصلاحيات المخولة للمجلس البلدي لحاضرة الدمام وأنشطة المجلس خلال فترة عامين من تشكيله- الجهود المبذولة منه للحفاظ على البيئة، وتخلص الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يرجى أن تساهم في تفعيل مهام المجالس البلدية لإنجاح سياسات الحفاظ على بيئة المدن والأقاليم والوصول إلى تنمية عمرانية مستدامة.

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي (أسلوب دراسة الحالة) (عدس، وآخرون، ٢٠٠٤: صفحة ٢٨٢)، لتعريف سياسات التخطيط العمراني للحفاظ على البيئة وعلاقة مشاركة المواطن ممثلاً بمجلسه البلدي في إنجاحها ورصد المعوقات

والإمكانات والإنجازات للوصول إلى وضع آليات وتوصيات تسهم في تفعيل دور المجلس وصلاحيات المجالس البلدية للمدن بشكل عام ولحاضرة الدمام بشكل خاص:

- اعتمد البحث في جمع المعلومات على أساليب مكتبية تتضمن مراجعة الأدبيات السابقة من دراسات ومقالات وبحوث وتقارير علمية تناولت سياسات التخطيط العمراني والسياسات البيئية ومهام المجالس البيئية بغرض الوقوف على ما يوجد من سياسات فضلاً عن مراجعة ما عرض من أراء لأعضاء المجلس البلدي والمواطنين في اللقاءات المفتوحة التي نظمها المجلس مع المواطنين ومن خلال المقابلات مع أعضاء المجلس البلدي المنشورة في الصحف المحلية.
- واستخدم البحث منهجية من أربع خطوات لتقييم أنشطة المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية بمراجعة القضايا (الأهداف) الواردة في برامج الأعضاء المرشحين في حملاتهم الانتخابية، (سيتم تفصيل المنهجية في البند ٢- ٢- ٣) وهي:

الخطوة (١): تصنيف أهداف الأعضاء المرشحين إلى ست أهداف عامة وإلى أهداف فرعية منبثقة منها.

الخطوة (٢): تقييم طبيعة الإنجاز ويشمل ذلك درجات من الإنجاز تتراوح من الإنجاز البسيط إلى الإنجاز الكبير مروراُ بالإنجاز المتوسط، اعتماداً على رؤية منهجية للقاضي وعبد اللطيف (٢٠٠٧) مع تصرف الباحث لكي تناسب طبيعة هذه الدراسة.

الخطوة (٣): عمل تحليل مقارن للأهداف العامة والفرعية لأعضاء المجلس المرشحين من خلال متابعة أنشطة المجلس الموثقة من جانب، ورصد مدى تفاعل المجلس البلدي في التعامل مع تلك الأهداف من جانب آخر طبقاً للمنهجية المذكورة عاليه.

الخطوة (٤): قام الباحث باستخلاص نتائج التقييم للتعرف على طبيعة الانجاز.

هذا وقد اكتفى الباحث باختيار أهداف المرشحين فقط لسببين: الأول كونها الأهداف الوحيدة التي أعلنت في مراحل الحملات الانتخابية ووسائل الإعلام، والثاني

باعتبارها شاملة بدرجة كافية لاستيفاء موضوع الدراسة من وجهة نظر الباحث وخبرته الأكاديمية في مجال التخطيط والحفاظ على البيئة.

٢) الدراسة التحليلية للمجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية :

بعد الانتهاء من الإطار النظري ومراجعة الأدبيات يتضمن هذا الجزء الدراسة التحليلية للبحث والتي تبدأ بنبذة عن تاريخ نشأة المجالس البلدية بالمملكة العربية السعودية ومهامها ، ثم تقييم دور المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية في الحفاظ على البيئة ، وأخيراً تحليل لنتائج التقييم.

٢- ١) نشأة المجالس البلدية بالمملكة العربية السعودية ومهامها:

نشأت المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية عندما أمر الملك عبدالعزيز (يرحمه الله) في عام ١٣٤٣هـ بتكوين مجلس أهلي في مكة المكرمة يختار أعضاءه الأهالي للمعاونة والمساعدة في إدارة شؤونها ، وكانت هذه المجالس تضم نخبة من العلماء والأدباء والمفكرين ورجال الإعمال. ثم صدر بعد ذلك النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات والذي تضمن تشكيلات أمانة العاصمة والمجالس البلدية وواجبات كل منهما ، وبعد ذلك في ١٣٩٧هـ صدر قرار الموافقة على نظام البلديات والقرى والذي حدد لائحته التنفيذية الجهات التي تتولي السلطات (سلطة التقرير والمراقبة والسلطة التنفيذية). حيث يتولى المجلس البلدي سلطة التقرير والمراقبة وتتولي البلدية سلطة التنفيذ ، ونصت المادة (٩) من الفصل الثاني من الباب الثاني من نظام البلديات والقرى على أن يتم اختيار نصف أعضاء المجلس البلدي بالانتخاب ويختار سمو وزير الشؤون البلدية والقروية النصف الأخر من ذوي الكفاءة والأهلية ، وفي عام ١٤٢٤هـ صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٤/٨/١٧هـ والذي نص على توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخابات وذلك بتفعيل المجالس البلدية وفقا لنظام البلديات والقرى ويكون نصف أعضاء المجلس البلدي منتخبا والنصف الآخر معيناً (المسيند ، والقاضي، ٢٠٠٧) و(عبدالغفار، ١٤٢٦هـ).

يتخذ المجلس البلدي قراراته في جميع المسائل المتعلقة بالبلدية طبقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة واللوائح وخاصة فيما يلي (المسيند، والقاضي، ٢٠٠٧):

- إعداد مشروع ميزانية البلدية.
- إقرار مشروع الحساب الختامي بقصد رفعه للجهات المختصة.
- إعداد مشروع المخطط التنظيمي للبلدية – بالاشتراك مع الجهات المعنية – تمهيداً لاعتماده من وزير الشئون البلدية والقروية.
- وضع اللوائح التنفيذية الخاصة بالشروط التخطيطية والتنظيمية والفنية الواجب توافرها في المناطق العمرانية.
- اقتراح المشاريع العمرانية في البلدة.
- وضع اللوائح التنفيذية اللازمة لممارسة البلدية واجباتها فيما يتعلق بالصحة والراحة والمباني والمرافق العامة وغيرها.
- تحديد مقدار الرسوم والغرامات بما لا يتجاوز مائة ريال.
- اقتراح مقدار الرسوم والغرامات بما زاد عن مائة ريال.
- مراقبة الإيرادات والمصروفات وإدارة أموال البلدية طبقاً للأنظمة والتعليمات السارية وضمن الحدود المبينة في الإعانات الحكومية المخصصة لها.
- مراقبة سير أعمال البلدية والعمل على رفع كفاءتها وحسن أدائها للخدمات.
- اقتراح مشاريع نزع الملكية للمنفعة العامة.
- عقد القروض من المؤسسات الحكومية المختصة وقبول الوصايا والهبات المتمشية مع الشريعة الإسلامية والمصلحة العامة.
- تحديد أسعار الخدمات والمواد التي تقدمها البلدية بطريق مباشر أو غير مباشر.
- إبداء الرأي فيما يعرض على المجلس من قضايا.

٢- ٢) تقييم دور المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية في الحفاظ على البيئة:

يعد المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية أحد المجالس البلدية الستة عشر بالمنطقة الشرقية، ويمكن إجمال أنشطة المجلس بعد مرور حوالي نصف مدة دورته والتي تبلغ (٤ سنوات) والتي تم عرضها والتحاور فيها في اللقاء الثالث بالمواطنين في سبع مجالات رئيسية وهي: متابعة البعد الاستراتيجي، تحقيق التواصل مع المجتمع، تحسين مستوى البيئة والصحة والسلامة، تحسين الحاضرة مرورياً والارتقاء بالخدمات الأخرى، التطوير المعماري والحضري، الرقابة التنفيذية على أجهزة الأمانة، والرقابة المالية. وهي أنشطة تصب في مهام المجلس الموضحة مسبقاً وتخدم قضايا التخطيط العمراني للحاضرة المختلفة ومنها الأبعاد البيئية واتصالها بصلاحيات المجلس ومدى القدرة على تفعيل تلك الصلاحيات لمزيد من الجهود للمساهمة في القضاء على المشكلات التخطيطية والبيئية (المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية، ٢٠٠٧م).

٢- ٢- ١) استعراض لمهام المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية :

للمجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية المهام التالية (الموقع الالكتروني للمجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية):

- يبدي المجلس رأيه ومقترحاته حيال مشروع الميزانية.
- يقرّ المجلس الحساب الختامي للبلدية.
- يبدي المجلس رأيه ومقترحاته حيال تقرير الإرادات والمصروفات البلدية الذي يقدمه رئيس البلدية كل ستة أشهر.
- يدرس المجلس مشروع الهيكل التنظيمي للبلدية ويبدي مرئياته ومقترحاته بشأنه، ومن ثم تقوم البلدية باستكمال الإجراءات النظامية.
- يدرس المجلس المقترحات التي تقدمها إليه البلدية بشأن تعديل أو إعداد الأنظمة واللوائح والاشتراطات المتعلقة بأنشطة البلدية ويبدي مقترحاته حياله، وتقوم البلدية برفعها للجهة المختصة بالوزارة لاستكمال الإجراءات النظامية.

- يقترح المجلس المشاريع العمرانية داخل نطاق خدمات البلدية ويناقشها مع رئيس البلدية في حدود صلاحيات وإمكانيات البلدية، وعلى البلدية إدراج المشاريع المقترحة في الميزانية السنوية للبلدية حسب الأوليات التي يحددها المجلس في كافة المدن والقرى الواقعة في نطاق خدماتها.
- يقدم المجلس اقتراحاته حيال فرض الرسوم والغرامات أو تعديلها أو إلغاءها بما لا يتعارض مع الأنظمة والتعليمات المتعلقة بذلك، وتقوم البلدية برفعها للجهة المختصة بالوزارة لاستكمال الإجراءات النظامية.
- درس المجلس التقرير الذي قدمه رئيس البلدية على المشاريع الاستثمارية الحالية للبلدية والمشاريع الاستثمارية المقترحة ويبدي مرئياته وملاحظاته ومقترحاته عليه وفق الأنظمة والتعليمات، وعلى البلدية إدراج ما يقرره المجلس من خططه الاستثمارية.
- يقدم المجلس اقتراحاته حيال فرض الرسوم والغرامات أو تعديلها أو إلغاءها بما لا يتعارض مع الأنظمة والتعليمات المتعلقة بذلك، وتقوم البلدية برفعها للجهة المختصة بالوزارة لاستكمال الإجراءات النظامية.
- يدرس المجلس التقرير الذي يقدمه رئيس البلدية عن المشاريع الاستثمارية الحالية البلدية والمشاريع الاستثمارية المقترحة ويبدي مرئياته وملاحظاته ومقترحاته عليه وفق الأنظمة والتعليمات، وعلى البلدية إدراج ما يقرره المجلس من خططه الاستثمارية.
- يراجع المجلس التقرير الذي يقدمه رئيس البلدية عن المشاريع المتعلقة لنزع الملكية للمنفعة العامة في ضوء المخططات التنظيمية والأنظمة والتعليمات المتعلقة بذلك ويبدي مقترحاته عليه وعلى البلدية إدراج تلك المقترحات ضمن مشروع الميزانية لاعتمادها.
- يرفع رئيس البلدية تقرير شاملاً عن نشاط البلدية كل أربعه أشهر، وعلى المجلس بدراسته وإبداء المرئيات والمقترحات حياله.
- مع مراعاة اختصاصاته، يدرس المجلس الشكاوي والملاحظات والاقتراحات التي ترد إليه من المواطنين، وله أن يعقد لقاءات دوريه أو ورش عمل كل أربعه أشهر.

- يقوم المجلس بمراقبة أداء البلدية والعمل على رفع كفاءاتها وحسن أداءها للخدمات من خلال التقارير التي ترفع له او التي يطلبها المجلس.

وفي متابعة مستمرة بهدف الارتقاء بدور المجالس البلدية وتفعيل دورها أشارت وزارة الشؤون البلدية القروية إلى المجالس البلدية بالرفع بجميع النقاط والصعوبات التي تواجه المجالس البلدية (صحيفة الجزيرة، العدد١٧٨٧٥٣، ٢٠٠٧/٧/١٤م). وصدر بعد ذلك بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٨هـ الموافق ٢٠٠٧/٩/٣٠م قرارات تنظيمية من وزارت الشؤون البلدية والقروية تهدف إلى تطبيق إجراءات رقابية إضافية على الأنشطة الرئيسية في البلديات وتحديد خطوات إجرائية للمراقبة اللاحقة لتلك الأنشطة بما يمكن المجالس البلدية من القيام بدورها الرقابي بدقة وفعالية لتعزيز مسيرة العمل البلدي في المملكة مع استمرار المجالس البلدية في أداء مهامها المناطة بها، وتضمنت الأنشطة التي شملتها القرارات التنظيمية بيع الأراضي الحكومية وطلبات حجج استحكام والمشاريع التنموية (صحيفة عكاظ، العدد٢٢٩٦، ٢٠٠٧/٩/٣٠م)، إضافة إلى صدر في تاريخ ١٤٢٨/١٠/١٢هـ الموافق ٢٠٠٧/١٠/٢٣م صدر قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية يقضي بإسناد مهام المراجعة النهائية لاعتماد مخططات الأراضي للمجالس البلدية بالمملكة وذلك ضمن اللائحة الجديدة لإجراءات تخطيط الأراضي (صحيفة اليوم، العدد ١٢٥٤٨، ٢٠٠٧/١٠/٢٣م).

٢- ٢- ٢) استعراض لأنشطة المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية :

يقوم المجلس بالمشاركة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي وتخفيف المركزية في مراحل التنمية العمرانية بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية لعلاج كثير من القضايا التخطيطية التي أفرزها النمو السريع التي مرت بها مدن المملكة ومنها مدن حاضرة الدمام كالهجرة من القرى إلى المدن الرئيسة وما نتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية كالبطالة واجتماعية كارتفاع معدل الجريمة والتلوث البيئي. يعكس ذلك أهمية القرار الاستراتيجي لتفعيل دور المجالس البلدية من خلال عقد عدة ورشة عمل استعرض فيها أفضل الطرق لإدارة المدن وإصدار دليل إرشادي لأعضاء

المجلس، وورشة عمل أخرى عن صياغة الرؤية المستقبلية للمجلس، بالإضافة إلى نشاطات مختلفة ذات علاقة بالحفاظ على البيئة ومنها جمع النفايات ومقاومة التدخين وتحسين الصرف الصحي وطلب الأمانة بعمل تقرير شامل مفصل عن البيئة، بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالمرور والتطوير المعماري والحضري والتواصل مع المواطنين والرقابة (الموقع الالكتروني للمجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية) و(المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية، ١٤٢٨هـ).

إضافة إلى ذلك قام المجلس بعقد اجتماع للتنسيق مع الجهات الحكومية بغرض زيادة التنسيق بين تلك الجهات الحكومية، ولقاءات بالمواطنين (ثلاثة الأول بتاريخ ١٤٢٧/٥/٢٢هـ والثاني بتاريخ ١٤٢٧/٩/٩هـ والثالث بتاريخ ١٤٢٨/٦/٢هـ) تم فيها عرض ما تم القيام به والاستماع إلى آراء المواطنين والإجابة على الاستفسارات. وزيارات المسئولين بالجهات حكومية ومنها وزير الشؤون البلدية والقروية، وأمير المنطقة الشرقية، ووزير المالية ودعم ميزانية أمانة المنطقة الشرقية ١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ. وتكريم بلدية محافظة الخبر بتاريخ ١٤٢٧/٦/٨هـ بمناسبة حصول مدينة الخبر على جائزة أجمل مدينة عربية لعام ٢٠٠٦م، وعقد المجلس ثلاث ورش عمل لتفعيل وتطوير الأداء بحضور أعضاء المجلس البلدي بتاريخ ١٤٢٧/٨/٢١هـ وتاريخ ٢/٢٨، ١٤٢٧/١هـ وتاريخ ١٤٢٨/٥/٧هـ.(المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية، ١٤٢٨هـ)، (الموقع الالكتروني للمجلس البلدي لحاضرة الدمام).

ولتقديم أفضل الدراسات والبيانات الدقيقة اللازمة لإنجاز المهام المنوطة بالمجلس توجد لجان مختلفة بالمجلس على النحو الآتي (الموقع الالكتروني للمجلس البلدي لحاضرة الدمام):

- لجنه إدارية: من مهامها دراسة الهيكل التنظيمي للأمانة ومقترحات تعديل الأنظمة واللوائح والاشتراطات المتعلقة بأنشطة الأمانة ومراقبة أداء الأمانة ودراسة أنشطتها وقد أطلعت اللجنة على عروض بواسطة الحاسب الآلي على مهام وكالة التعمير والمشاريع وكالة الخدمات وعن الإدارات العامة في الأمانة.

- لجنه ماليه: من مهام هذه اللجنة دراسة الميزانية العامة لأمانه المنطقة الشرقية وميزانية المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية.
- لجنة فنيه: من مهامها اقتراح المشاريع العمرانية ودراسة المشاريع الاستثمارية الحالية والمستقبلية ومراجعه المشاريع المتعلقة لنزع الملكية للمنفعة العامة والمواضيع المحالة من المجلس.
- لجنة للأراضي: مهامها مراجعة الجهات الرسمية التي تمتلك أراضي كبيره غير مستغله وزائدة عن احتياجاتها لإيجاد أراضي لمنح ذوي الدخل المحدود واحتياجات الدوائر الحكومية من أراضي.
- لجنة تطوير الأنظمة: من مهامها دراسة نظام البلديات والمجالس البلدية والتحسينات المقترحة.

٢- ٢- ٣) تقييم أنشطة المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية :

اعتمدت المنهجية المستخدمة في تقييم أنشطة المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية على مراجعة القضايا (الأهداف) الواردة في برامج الأعضاء المرشحين في حملاتهم الانتخابية، من خلال عدة خطوات:

الخطوة (١): قام الباحث بتصنيف أهداف الأعضاء المرشحين إلى ست أهداف عامة وإلى أهداف فرعية منبثقة منها كما يلي:

١. الرقي بصحة البيئة والصحة العامة، والتحقق من تطبيق المعايير المهنية العالمية للتأكد من تطبيق مبادئ السلامة والجمال والراحة في مدننا: وتشمل الرقابة الصحية على الأسواق، مواجهة تلوث الهواء، حظر التدخين، مكافحة انتشار البعوض، الارتقاء بالنظافة ورفع الأنقاض، تحسين خدمة الصرف الصحي، حماية البيئة، تحسين خدمة تصريف مياه الأمطار.
٢. الرقي بخدمات الشواطئ والمرافق العامة وتشمل: حماية أمن المواطن على الشواطئ، الارتقاء بمشروعات خدمات الشواطئ، الارتقاء بمشروعات خدمات الشواطئ.

٣. السعي الجاد نحو تحسين وتطوير خدمات المنطقة من نظافة وتشجير وسفلته وغيره إلى المستويات التي تليق بالمملكة وتشمل: تحسين النظافة العامة، تجميل الحاضرة، لتوعية البيئية والحفاظ على البيئة.
٤. تكثيف البرامج التوعية والإرشادية فيما يخص المحافظة على البيئة والأماكن والممتلكات العامة وتشمل: لتوعية البيئية والحفاظ على البيئة.
٥. الرقي بخدمات المرور والنقل. والعمل على إيجاد الحلول للقضاء على الاختناقات المرورية وتشمل: تخطيط النقل والطرق بالحاضرة، صيانة وإنارة الطرق، تحسين خدمات الطرق، مشكلات الطرق، تطوير طرق المشاة، تحسين خدمات مواقف السيارات، تحسين خدمات المرور.
٦. الاهتمام بالأحياء الشعبية وتطويرها وتشمل: تحسين خدمات الصرف الصحي.

الخطوة (٢): قام الباحث بعد ذلك بتقييم طبيعة الإنجاز ويشمل ذلك درجات من الإنجاز تتراوح من الإنجاز البسيط إلى الإنجاز الكبير مروراً بالإنجاز المتوسط، كما في التسلسل التصاعدي الآتي:

١. يبدأ الحد الأدنى للانجاز من عدم الاهتمام بالموضوع مطلقاً.
٢. ثم يزاد الإنجاز عندما يتولد الاهتمام بالموضوع.
٣. ويستمر في التصاعد في قوة الانجاز عندما يتم وضع الموضوع على أجندة البحث بالمجلس.
٤. ويزداد الانجاز في القوة أكثر بالتعريف بالموضوع ومناقشته في جلسات المجلس.
٥. ويرتفع الانجاز أكثر عندما يقوم المجلس بمخاطبة الجهات التنفيذية بخصوص الموضوع.
٦. ثم يزداد الانجاز بالاستماع للجهات التنفيذية ذات العلاقة.
٧. وتتأكد قوة الانجاز عندما يتم تكوين تفهم واضح عن الموضوع من قبل أعضاء المجلس.

٨. ويقترب الانجاز من الحد الأعلى لتصاعده حين يتخذ المجلس قراراً محدداً للتعامل مع الموضوع.

٩. ومن الدرجات المرتفعة في الإنجاز أن يتم متابعة الموضوع حتى يتحقق فيكتمل الانجاز.

الخطوة (٣): قام الباحث بعمل تحليل مقارن للأهداف العامة والفرعية لأعضاء المجلس المرشحين من خلال متابعة أنشطة المجلس المختلفة من جانب، ورصد مدى تفاعل المجلس البلدي في التعامل مع تلك الأهداف من جانب آخر طبقاً للمنهجية المذكورة عاليه. ثم تم حساب مدى إنجاز تلك الأهداف بمراجعة ومتابعة وتحليل أنشطة وقرارات وتوصيات المجلس ذات العلاقة بالبيئة والتخطيط والواردة في الكتيب الخاص بفعاليات اجتماعات المجلس والتي بلغت ٢٦ اجتماعاً منذ صدور قرار تشكيل المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية بالقرار رقم ٤٣٦/ص س وتاريخ ١٤٢٦/١١/١٢هـ وحتى اللقاء الثالث للمجلس بتاريخ ٢/ ٦ /١٤٢٨هـ. وتم الاستعانة في القياس بالتصريحات والبيانات الرسمية المعلنة في الصحف المحلية).

الخطوة (٤): قام الباحث باستخلاص نتائج التقييم للتعرف على طبيعة الانجاز.

ويتضمن جدول رقم (١) الأهداف ذات العلاقة بالتخطيط والحفاظ على البيئة في برامج الأعضاء المرشحين في حملاتهم الانتخابية وأنشطة المجلي ذات العلاقة بالأهداف ومدي وطبيعة انجاز تلك الأهداف من خلال أنشطة المجلس

جدول رقم (١)

الأهداف ذات العلاقة بالحفاظ على البيئة في برامج الأعضاء المرشحين في حملاتهم الانتخابية ومدي وطبيعة انجاز تلك الأهداف من خلال أنشطة المجلس

الأهداف العامة	الأهداف الفرعية	أنشطة المجلس ذات العلاقة بالأهداف	تحليل لمدي وطبيعة الإنجاز
١- الرقي بصحة البيئة والصحة العامة، والتحقق من تطبيق المعايير المهنية العالمية للتأكد من تطبيق مبادئ السلامة والجمال والراحة في مدننا	١- ١ الرقابة الصحية على الأسواق	- تقديم أمانة المنطقة الشرقية عرضا بواسطة الحاسب الآلي عن الرقابة الصحية ووضع سوق الدمام المركزي (الاجتماع رقم ٧ للمجلس، ١٤٢٧/٥/١هـ الموافق ٢٠٠٦/٥/٢٨م)).	- التعريف بالموضوع
	١- ٢ مواجهة تلوث الهواء	- مناقشة انبعاث الغبار من خلاطات الإسفلت الواقعة غرب الدمام، وقرر المجلس قيام الأمانة بمخاطبة ومتابعة أصحاب الخلاطات لإيجاد حلول فنية لمعالجة هذه الأضرار البيئية (الاجتماع رقم ١٤ للمجلس، ١٤٢٧/١٠/٢١هـ الموافق ٢٠٠٦/١١/١٢م).	- مناقشة الموضوع
	١- ٣ حظر التدخين	- مناقشة اقتراح المجلس بأهمية حظر التدخين في الأماكن العامة والمغلقة وإصدار نظام يحظر التدخين في الأماكن العامة والمغلقة للقطاع الخاص (الاجتماع رقم ١٨ للمجلس، ١٤٢٨/١/٣٠هـ الموافق ٢٠٠٧/٢/٢٨م).	- مناقشة الموضوع
	١- ٤ مكافحة انتشار البعوض.	- قدمت أمانة المنطقة الشرقية عرضاً بالحاسب الآلي مع مقطع فيديو أوضحت فيه حجم المشكلة التي تعرضت لها الدمام لانتشار البعوض ومصدر المشكلة والدور الذي قامت به الأمانة لمكافحة انتشار البعوض وتكوين أمارة المنطقة الشرقية للجنة من أمارة المنطقة والأمانة ومصلحة المياه لمعالجة المشكلة والقضاء عليها(الاجتماع رقم ١٥ للمجلس، ١٤٢٧/١١/١٩هـ الموافق ٢٠٠٦/١٢/١٠م).	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها
	١- ٥ الارتقاء بالنظافة ورفع الأنقاض	- قرر المجلس مخاطبة وزارة الشؤون البلدية والقروية لوضع آلية مناسبة لمساهمة القطاع الخاص في مشاركة الأمانة عند القيام بحملات نظافة ورفع الأنقاض في مدن الدمام والخبر والظهران (الاجتماع ٢١ للمجلس، ١٤٢٨/٣/١٣هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/١م).	- مناقشة الموضوع - اتخاذ قرار بالموضوع - مخاطبة الجهات التنفيذية
	١- ٦ تحسين خدمة الصرف الصحي	- قرر المجلس مخاطبة وزير المياه بضرورة أن تقوم إدارة المياه في المنطقة الشرقية بسحب مياه الصرف الصحي من المنازل مجاناً (الاجتماع رقم ٣٢ للمجلس، ١٤٢٨/٤/٥هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/٢٢م).	- مناقشة الموضوع - اتخاذ قرار بالموضوع - مخاطبة الجهات التنفيذية.

تابع جدول رقم (١)

الأهداف العامة	الأهداف الفرعية	أنشطة المجلس ذات العلاقة بالأهداف	تحليل لمدي وطبيعة الإنجاز
	١- ٧ حماية البيئة	- اقترح المجلس تخصيص أحد جلساته القادمة لمناقشة موضوع البيئة مع توضيح كافة الأمور المتعلقة بالبيئة والجهات المعنية بها(الاجتماع رقم ٢٤ للمجلس، ١٤٢٨/٤/١٩هـ الموافق ٢٠٠٧/٥/٦م).	- الاهتمام بالمشكلة ووضعها على أجندة البحث
	١- ٨ تحسين خدمة تصريف مياه الأمطار	- قدمت أمانة المنطقة الشرقية تقريراً عن مشاريع تصريف مياه الأمطار الجاري تنفيذها لهذا العام ١٤٢٧هـ ومنها مشروعات بالدمام والخبر(الاجتماع رقم ١١ للمجلس، ١٤٢٧/٨/١٠هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/٣م). - مناقشة المجلس لتقرير أمانة المنطقة الشرقية عن خطة الأمانة لتصريف مياه الأمطار(الاجتماع رقم ١٥ للمجلس، ١٤٢٧/١١/١٩هـ الموافق ٢٠٠٦/١٢/١٠م).	- الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها
٢- الرقي بخدمات الشواطئ والمرافق العامة.	٢- ١ حماية أمن المواطن على الشواطئ	- مناقشة اقتراح المجلس بأهمية وجود منقذين على شواطئي المنطقة الشرقية، قرر المجلس قيام أمانة المنطقة الشرقية بوضع لوحات تحذيرية بعدم وجود منقذين في الشوارع المؤدية إلى الشاطئ وعلى الشاطئ وان السباحة في هذه المواقع هي مسئولية شخصية أو مسؤولية أولياء الأمور وتقوم الأمانة بدراسة برنامج المنقذين المقترح ووضع التصور المناسب له بعد مناقشته مع الجهات ذات الاختصاص (الاجتماع ١٤ للمجلس، ١٤٢٧/١٠/٢١هـ الموافق ٢٠٠٦/١١/١٢م). - قرار المجلس بمخاطبة حرس الحدود والدفاع المدني وشركة أرامكو السعودية والهلال الأحمر السعودي للمشاركة في تشكيل لجنة لتفعيل برنامج المنقذين على الشواطئ(الاجتماع رقم ٢٣ للمجلس، ١٤٢٨/٤/٥هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/٢٢م).	- مناقشة الموضوع - اتخاذ قرار تجاه الموضوع - مخاطبة الجهات التنفيذية
	٢- ٢ الارتقاء بمشروعات خدمات الشواطئ	- مناقشة عرض الأمانة المرئي عن مركز الملك عبدالله الحضاري بالدمام وأهمية وجود مثل هذا المركز في المنطقة الشرقية والموقع المقترح للمشروع وعناصره المقترحة والمتضمنة مبنى رئيسي يشتمل على صالات وقاعات ومرصد حضري ومكتبة الكترونية ومتحف ومراكز تدريب بالإضافة إلى مشروع المارينا والنادي البحري والمسرح المفتوح والمسجد والمتحف المائي والمعلم المقترح ومواقف السيارات، وأشاد الأعضاء بالجهود المبذولة في دراسة مكونات وعناصر المشروع (الاجتماع رقم ٢٠ للمجلس، ١٤٢٨/٢/٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/١٨م).	- الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها

تابع جدول رقم (١)

الأهداف العامة	الأهداف الفرعية	أنشطة المجلس ذات العلاقة بالأهداف	تحليل لمدي وطبيعة الإنجاز
	٢- ٣ الارتقاء بمشروعات خدمات الشواطئ	- مناقشة عرض الأمانة المرئي عن مركز الملك عبدالله الحضاري بالدمام وأهمية وجود مثل هذا المركز في المنطقة الشرقية والموقع المقترح للمشروع وعناصره المقترحة والمتضمنة مبنى رئيسي يشتمل على صالات وقاعات ومرصد حضري ومكتبة الكترونية ومتحف ومراكز تدريب بالإضافة إلى مشروع المارينا والنادي البحري والمسرح المفتوح والمسجد والمتحف المائي والمعلم المقترح ومواقف السيارات، وأشاد الأعضاء بالجهود المبذولة في دراسة مكونات وعناصر المشروع (الاجتماع رقم ٢٠ للمجلس، ١٤٢٨/٢/٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/١٨م).	- الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها
٣- السعي الجاد نحو تحسين وتطوير خدمات المنطقة من نظافة وتشجير وسفلته وعيره إلى المستويات التي تليق بالمملكة.	٣- ١ تحسين النظافة العامة	- قرار المجلس بخصوص وضع آلية مناسبة لمساهمة القطاع الخاص في مشاركة الأمانة عند القيام بحملات نظافة ورفع الأنقاض في مدن الدمام والخبر والظهران (الاجتماع الواحد والعشرون للمجلس، ١٤٢٨/٣/١٣هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/١م)).	- اتخاذ قرار لتنفيذ آلية للتعامل مع الموضوع
	٣- ٢ تجميل الحاضرة	- اطلع المجلس على تجربة الأمانة في مجال المجسمات الجمالية، حيث قدمت الأمانة عرضاً مرئياً حول مسابقة أمانة المنطقة الشرقية لاختيار المجسمات الجمالية أوضحت تفاصيل المسابقة والتي حوت على لجنة تحكيم وشارك فيها عضوين من المجلس(الاجتماع الثاني والعشرون للمجلس، ١٤٢٨/٣/٢٧هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/١٥م).	- الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها
٤- تكثيف البرامج التوعية والإرشادية فيما يخص المحافظة على البيئة والأماكن والممتلكات العامة.	٤- ١ التوعية البيئية والحفاظ على البيئة	- قدمت أمانة المنطقة الشرقية عرضا بواسطة الحاسب الآلي عن حملة التوعية البيئية لعام ١٤٢٧هـ في مدينتي الخبر والظهران، وعرض عن برنامج فرز النفايات المنزلية الزجاج والألمنيوم والبلاستيك واختيار حي الدانة (أ) و(ب) لمدينة الظهران كنواة يبدأ فيها تطبيق البرنامج. (الاجتماع الثاني عشر للمجلس، ١٤٢٧/٨/٢٤هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/١٧م).	- التعريف بالموضوع - توصية بتطبيق برنامج تنموي

تابع جدول رقم (١)

الأهداف العامة	الأهداف الفرعية	أنشطة المجلس ذات العلاقة بالأهداف	تحليل لمدي وطبيعة الإنجاز
٥- الرقي بخدمات المرور والنقل. والعمل على إيجاد الحلول للقضاء على الاختناقات المرورية	٥- ١ تخطيط النقل والطرق بالحاضرة	- قدمت أمانة المنطقة الشرقية تقريراً عن مشروع إعداد مخطط النقل الشامل لحاضرة الدمام أوضحت فيه أن الغرض من المشروع هو إنتاج وثيقة عامة رسمية تكون هي المرجعية لكل مشروعات التطوير المستقبلية للنقل لحاضرة الدمام حتى عام ١٤٤٤هـ(الاجتماع الحادي عشر للمجلس، ١٤٢٧/٨/١٠هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/٣م).	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها
		- قدمت أمانة المنطقة الشرقية عرضاً مرئياً عن مشاكل المرور والنقل في مدينتي الدمام والخبر وأسبابها وطرق معالجتها ومنهجية الأمانة في التعامل معها ومشاريع الدراسات والتصاميم لتحسين وتنظيم التقاطعات والشوارع في مدينتي الدمام والخبر وأوضح العرض مخطط يوضح الطرق السريعة والشوارع الشريانية في مدينتي الدمام والخبر والتقاطعات التي تم تنفيذها في الدمام والخبر والتقاطعات التي تمت دراستها والتي تحت الدراسة وتناول العرض مخطط يوضح التقاطعات التي استدعت دراستها في الدمام والخبر (الاجتماع التاسع عشر للمجلس، ١٤٢٨/٢/١٤هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/٤م).	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها
	٥- ٢ صيانة وإنارة الطرق	- قدمت أمانة المنطقة الشرقية بيان عن سير العمل بالمشروعات الجديدة المعتمدة بميزانية التشغيل والصيانة للسنة المالية ١٤٢٧هـ /١٤٣٠هـ، وبيان عن مشاريع صيانة الطرق القائمة في الدمام والخبر والظهران(الاجتماع الحادي عشر للمجلس، ١٤٢٧/٨/١٠هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/٣م).	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها
		- قرر المجلس مخاطبة وزير النقل للإسراع في تنفيذ بعض الأعمال المتعلقة بصيانة وإنارة الطرق السريعة في المنطقة(الاجتماع الثالث والعشرون للمجلس، ١٤٢٨/٤/٥هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/٢٢م)	- التعريف بالموضوع - مناقشة الموضوع - اتخاذ قرار
		- ناقش المجلس خطة الأمانة للصيانة حيث عرضت الأمانة عرض مرئياً عن حجم شبكة الطرق وميزانيتها الحالية، والوضع الراهن لحالة الطرق وتقييم الوضع وبيان عقود مشاريع الصيانة في الأعوام ١٤٢٨هـ/١٤٣٠هـ مع توضيح الأحياء التي سيتم فيها القيام بأعمال الصيانة(الاجتماع السادس والعشرون للمجلس، ١٤٢٨/٥/١٧هـ الموافق ٢٠٠٧/٦/٣م)	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها

تابع جدول رقم (١)

الأهداف العامة	الأهداف الفرعية	أنشطة المجلس ذات العلاقة بالأهداف	تحليل لمدي وطبيعة الإنجاز
تابع ٥- الرقي بخدمات المرور والنقل. والعمل على إيجاد الحلول للقضاء على الاختناقات المرورية	٥- ٣ تحسين خدمات الطرق	- مناقشة جدول الأعمال الخاص بالإدارة العامة للطرق والنقل بالمنطقة الشرقية بحضور مدير عام الطرق والنقل بالمنطقة ومدير خدمات الطرق(الاجتماع الخامس عشر للمجلس، ١٤٢٧/١١/١٩هـ الموافق ٢٠٠٦/١٢/١٠م).	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها
	٥- ٤ مشكلات الطرق	- استمع المجلس من الأمانة حول أسباب إغلاق نفق طريق الملك فهد عند تقاطعه مع طريق الأمير محمد بن فهد بالدمام (الاجتماع السادس عشر للمجلس، ١٤٢٧/١٢/٢٤هـ الموافق (٢٠٠٧/١/١٤م).	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها
		- قدم أمين المنطقة الشرقية خطاب اعتراض بعض المواطنين من سكان حي الدانة بالظهران على تنفيذ وإنشاء شارع الربط بين مخطط الدانة ومخطط حي الجامعة موضحين أن الشارع سيزيد من الحركة المرورية على حي الدانة مع احتمال تحويل شارع عمر بن عبدالعزيز إلى شارع تجاري، وبعد المناقشة تم تأجيل تنفيذ الشارع الرابط والنظر في إعادة تصميمه وعرضه على المجلس (الاجتماع السابع عشر للمجلس، ١٤٢٨/١/٩هـ الموافق ٢٠٠٧/١/٢٨م).	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها - اتخاذ قرار تجاه الموضوع
		- مناقشة اقتراح المجلس حول تعديل الحركة المرورية بعد افتتاح النفق الواقع على تقاطع طريق الملك فهد مع طريق الأمير فيصل بن فهد بالخبر وأوصى المجلس بان تقوم الأمانة بدراسة تحويل شارع رقم(١٦) ليكون دخول للخبر من الغرب للشرق وشارع(٢٢) خروج من الخبر من الشرق للغرب أو تحويل شارع (١٦) ليكون في الاتجاهين دخول وخروج والتنسيق مع إدارة المرور لإعادة جدولة أوقات إشارة المرور بتقاطع (١٦) وتقاطع (١٠)، ورحبت الأمانة بالاقتراح وتعمل على تفعيلة.(الاجتماع الثامن عشر للمجلس، ١٤٢٨/١/٣٠هـ الموافق ٢٠٠٧/٢/٢٨م).	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها
	٥- ٥ تطوير طرق المشاة	- ناقش المجلس العرض المرئي الذي قدمته أمانة المنطقة الشرقية عن جسور المشاة ومدى أهميتها في حل المشاكل المرورية للمشاة واعتبارات اختيار الموقع والمواقع المقترحة لهذه الجسور في الدمام والخبر، واستعراض النماذج المقترحة لهذه الجسور والاعتبارات التصميمية لها مع الإشارة إلى وجود جسر واحد تحت التنفيذ حالياً والكائن على طريق الملك فهد بالدمام بجوار(الاجتماع العشرون للمجلس، ١٤٢٨/٢/٢٨هـ، الموافق ٢٠٠٧/٣/١٨م).	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها

تابع جدول رقم (١)

الأهداف العامة	الأهداف الفرعية	أنشطة المجلس ذات العلاقة بالأهداف	تحليل لمدي وطبيعة الإنجاز
تابع ٥- الرقي بخدمات المرور والنقل. والعمل على إيجاد الحلول للقضاء على الاختناقات المرورية	تابع ٥- ٥ تطوير طرق المشاة	- مناقشة اقتراح قيام أمانة المنطقة الشرقية وبلدياتها بتحصيل تكلفة إنشاء الرصيف عند إصدار رخصة أي مبنى من صاحب الطلب على أن تقوم البلدية بعمل الرصيف بموجب تصاميم حديثة وموحدة (الاجتماع السابع للمجلس، ١٤٢٧/٥/١هـ الموافق ٢٠٠٦/٢٨م)	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها
	٥- ٦ تحسين خدمات مواقف السيارات	- مناقشة مقترح عمل عدادات لمواقف السيارات في المنطقة المركزية بالدمام والخبر تعمل بالساعة عن طريق العملة (الاجتماع السابع للمجلس، ١٤٢٧/٥/١هـ الموافق ٢٠٠٦/٥/٢٨م).	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها
	٥- ٧ تحسين خدمات المرور	- قرر المجلس مخاطبة مدير إدارة المرور في المنطقة الشرقية لعقد لقاء لمناقشة بعض الأمور ذات العلاقة بالأعمال المشتركة التي ترفع من معاناة المواطنين(الاجتماع ٢٣ للمجلس، ١٤٢٨/٤/٥هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/٢٢م).	- التعريف بالموضوع - الاستماع للجهات التنفيذية ومناقشتها - اتخاذ قرار - مخاطبة الجهات التنفيذية
٦- الاهتمام بالأحياء الشعبية وتطويرها.	٦- ١ تحسين خدمات الصرف الصحي	- مناقشة اقتراح المجلس حول مخاطبة مصلحة المياه والصرف الصحي لتقديم خدمة سحب مياه الصرف الصحي مجاناً من المنازل واقتراح بان تضع أمانة المنطقة الشرقية شروطاً خاصة بخزانات الصرف الصحي (الاجتماع ١٨).	- التعريف بالموضوع - مناقشة الموضوع
		- قرار المجلس بخصوص مخاطبة وزير المياه بضرورة أن تقوم إدارة المياه في المنطقة الشرقية بسحب مياه الصرف الصحي من المنازل مجاناً واقتراح بان تضع أمانة المنطقة الشرقية شروطاً خاصة بخزانات الصرف الصحي وقرر المجلس بعد المناقشة مخاطبة مصلحة المياه والصرف الصحي لتقديم خدمة سحب مياه الصرف الصحي مجاناً وقيام الأمانة بعمل شروط خاصة للخزانات وتوزيعها على المكاتب الهندسية للالتزام بها عند القيام بعمل أي مخطط للمنازل الجديدة (الاجتماع الثامن عشر ١٤٢٨/١/٣٠هـ الموافق ٢٠٠٧/٢/٢٨م، والاجتماع الثالث والعشرون للمجلس، ١٤٢٨/٤/٥هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/٢٢م).	- التعريف بالموضوع - مناقشة الموضوع - اتخاذ قرار - مخاطبة الجهات التنفيذية

المصدر: (صحيفة اليوم: العدد ١١٥٨٢بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١م، والعدد ١١٥٧٥٢٢ بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٢م، والعدد ١١٥٧٤ بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢١م) و(المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية، (١٤٢٨هـ)

٢- ٢- ٤) تحليل ونتائج التقييم:

ويستخلص من الجدول (١) وتوابعه أنه خلال العامين ١٤٢٦- ١٤٢٨هـ كان للمجلس البلدي لحاضرة الدمام دور محدد في الحفاظ على البيئة الحضرية، وأن لديه المام بأولويات وأهمية الحافظ على البيئة وضرورة التوعية بذلك. ويلاحظ أن درجة إنجاز

المجلس البلدي في تحقيق أهداف الحفاظ على البيئة قد اختلفت حسب طبيعة كل موضوع، وتراوحت من حيث قوة التعامل بين الاهتمام البسيط والمتوسط ووصلت إلى التعامل الجيد والقوي في عدد من القضايا الملحة، ويساهم التحليل الوارد في الجدول في إلقاء الضوء على طبيعة ممارسة المجلس البلدي لصلاحياته وإلى أي مدى حقق أهدافه المعلنة تمهيداً لتفعيل تلك الصلاحيات ووضع آلية لتقويتها.

إن الأنشطة والانجازات التي قام بها المجلس البلدي بخصوص المحافظة على البيئة بحاجة إلى رؤية وتنسيق جميع الجهات المشاركة في ذلك وهذا ما اشر اليه الجدول حيث اقترح المجلس تخصيص أحد جلساته القادمة لمناقشة موضوع البيئة مع توضيح كافة الأمور المتعلقة بالبيئة والجهات المعنية بها.

٣) آلية مقترحة لتفعيل مهام المجلس البلدي لإنجاح جهود الحفاظ على البيئة:

إن الجهود المبذولة من المجلس خلال الفترة المذكورة (حوالي السنتين) لم تخلو من بعض المعوقات والمتمثلة في التالي (صحيفة اليوم، ٢٠٠٥/٢/٢١م، العدد ١١٥٧٤) و(المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية، ١٤٢٨هـ):

- محدودية الصلاحيات.
- نقص الموارد البشرية والمالية.
- عدم وجود آلية محدودة لتفعيل مشاركة كافة قطاعات المجتمع.
- تزاحم المشاريع وكثرها خلال السنوات الأخيرة.
- قلة المقاولين المؤهلين القادرين على تنفيذ المشاريع.
- ازدواجية الأدوار بين المجلس والأمانة.
- رفض منح المجلس معلومات عن الميزانيات المقررة للبلديات.
- عدم تنفيذ العديد من القرارات التي تم اتخاذها.
- عدم وجود تعاون بين الأمانة والمجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية.

ولعلاج تلك المعوقات ولتفعيل دور المجلس في تناول القضايا المرتبطة بالحفاظ على البيئة يقترح الباحث آلية من عدد عناصر معتمدة على نتائج التحليل السابق.

٣- ١) ترسيخ قناعة المجلس والجهات التنفيذية والمواطنين بالصلاحيات المنوطة به :

إن من أهم الآليات لتفعيل دور المجلس البلدي في دعم التخطيط والمحافظة على البيئة هي أن يقتنع المجلس والجهات التنفيذية وجمهور المواطنين بضرورة قيام المجلس البلدي بأداء صلاحياته القانونية ذات العلاقة بعملية المشاركة في التخطيط والمتابعة والتقويم للمدن اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً كما أشير في الصلاحيات رقم (٣ و٤ و٥ و١١) وتشمل تلك الصلاحيات:

- إعداد مشروع المخطط التنظيمي للبلدية بالاشتراك مع الجهات المعنية تمهيداً لاعتماده من وزير الشئون البلدية والقروية.
- وضع اللوائح التنفيذية الخاصة بالشروط التخطيطية والتنظيمية والفنية الواجب توافرها في المناطق العمرانية
- اقتراح المشاريع العمرانية في البلدة
- وضع اللوائح التنفيذية اللازمة لممارسة البلدية واجباتها فيما يتعلق بالصحة والراحة والمباني والمرافق العامة وغيرها
- اقتراح مشاريع نزع الملكية للمنفعة العامة.

وتزداد تلك القناعة عندما يعلم الجميع أن صلاحيات المجلس البلدي المذكورة يدعمها الآتي:

- ما أشار إليه دليل إعداد وتحديث المخططات الهيكلية الصادر من وزارة الشؤون البلدية والقروية العام ١٤٢٦هـ من أن (اعتماد المخطط الهيكلي للمدينة يتم بالتسلسل التالي: اعتماد الأمانة أو البلدية، اعتماد المجلس البلدي، اعتماد مجلس المنطقة، اعتماد وزارة الشؤون البلدية والقروية (وزارة الشؤون البلدية والقروية (أ)، ١٤٢٦هـ).

- ما أشار إليه دليل إعداد وتحديث المخططات الإقليمية الصادر من وزارة الشؤون البلدية والقروية عام ١٤٢٦هـ (وتطالب الوزارة بالالتزام بتطبيقه) في صفحة رقم (٢٤) تحت عنوان (اعتماد مجلس المنطقة) ضمن مراحل الخطوات الإدارية لاعتماد المخطط الإقليمي: (تتم مخاطبة مجلس المنطقة من خلال الجهات الحكومية المعنية (الأمانة) لتحديد موعد جلسة وعرض المخطط الإقليمي على المجلس برئاسة أمير المنطقة وممثلي الوزارات والمصالح الحكومية وممثلي المجلس البلدي وممثلي مواطني المنطقة بالمجلس تقوم الأمانة أو البلدية الفرعية بعرض مراحل المشروع المختلفة وكافة الدراسات التي تم القيام بها والجهات التي ساهمت في إعداد المخطط وتتم مناقشة مسودة المخطط وتقوم الجهة المختصة بالرد على كافة الاستفسارات، وتسجيل كافة الملاحظات، وإجراء التعديلات المطلوبة على المخطط، ويتم عمل محضر اجتماع لهذه المناقشة يسجل فيه الحضور والموضوع والتعديلات التي اتفق عليها المجلس ويتم بعد ذلك عمل كافة التعديلات والملاحظات وعرضه مرة أخرى على المجلس للاعتماد النهائي) (وزارة الشؤون البلدية والقروية (ب)، ١٤٢٦هـ).

٣- ٢) ترسيخ أهمية الفكر التخطيطي البيئي الاستراتيجي والتكتيكي عند أعضاء المجلس :

ومن الآليات التي تسهم في تقوية دور المجلس البلدي وقدرته على أداء واجباته تجاه التنمية والبيئة أن يتم ترسيخ أهمية الفكر التخطيطي البيئي الاستراتيجي والتكتيكي عند أعضاء المجلس:

- يتمثل الفكر التخطيطي البيئي الاستراتيجي في فهم وتنفيذ توجيهات الإستراتيجية العمرانية الوطنية والتي تسعي إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية ومنها التوازن في التنمية بين المناطق المختلفة بالمملكة، يلي ذلك في الأهمية ضرورة الاسترشاد باستراتيجيات تنمية المناطق والأقاليم والتي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد

الطبيعية والبشرية والاستفادة من المقومات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. ومن آليات تحقيق التخطيط البيئي الاستراتيجي ودمج البعد البيئ في مراحل التخطيط ما يسمى "التقييم البيئي الاستراتيجي" SEA الذي يعرف على انه عملية رسمية منتظمة وشاملة لتقدير الآثار البيئية لسياسة أو خطة أو برنامج وبدائلها، بما فى ذلك إعداد تقرير مكتوب عن نتائج ذلك التقييم، واستعمال النتائج في صنع قرارات تخضع للمساءلة العامة (Theriveland et. al 1992) (Theriveland and Partidario 1996).

- أما الفكر التخطيطي البيئي التكتيكي فتجسده القناعة بأهمية وحتمية الالتزام بالمخططات الهيكلية التي تحدد مواقع استعمالات الأراضي والضوابط المقترحة.
- إن أحد أهم أسباب نجاح المجلس البلدي في أداء المهام المنوطة به باعتباره الجهة المسئولة عن تنظيم تفاعل سكان المدينة مع بيئتهم المحيطة حاضراً ومستقبلاً هو قدرته على تعظيم مشاركة المواطن واستخلاص الرؤية الجماعية لهم في قضايا التنمية المحلية المستدامة. إن مشاركة المواطن في اتخاذ القرار على المستوى المحلي هي إتاحة الفرصة للاستفادة من طاقة وقدرات أفراد المجتمع وفي نفس الوقت تثقيف للمواطن بالسياسات التخطيطية التنموية والتعريف بالمكاسب والانجازات الوطنية في مجال التخطيط والتنمية المستدامة.

٣- ٣) استحداث لجنة للتخطيط العمراني والحفاظ على البيئة كلجنة استشارية للمجلس البلدي :

ومن الآليات الضرورية لتفعيل وتعزيز مهام المجلس البلدي في متابعة عملية التنمية الحضرية وجود لجنة للتخطيط العمراني والحفاظ على البيئة تساهم في مد المجلس بالرأي والأفكار التخطيطية خاصة عن اعتماد المجلس للمخططات العمرانية التي تعرض عليه من قبل أمانة المنطقة. ويمكن تلخيص أهم المهام المنوطة بتلك اللجنة المعاونة للمجلس البلدي فيما يلي:

- مراجعة حالة البيئة وتقويمها.
- تطوير وسائل الرصد وجمع المعلومات وأجراء الدراسات البيئية.
- توثيق المعلومات ونشرها.
- إعداد مقاييس حماية البيئة وإصدارها ومراجعتها وتطويرها وتفسيرها.
- إعداد مشروعات الأنظمة البيئية ذات العلاقة بمسؤولياتها.
- التأكد من التزام الجهات العامة والأشخاص بالأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية.
- متابعة التطورات المستجدة في مجالات البيئة وأدارتها على النطاقين الإقليمي والدولي.
- نشر الوعي البيئي على جميع المستويات.
- متابعة تقييم السياسات والخطط والبرامج العمرانية على مستوى المدينة قبل اعتمادها ، ومتابعة التزام الجهات المنفذة للمشاريع بدراسة تقييم الأثر البيئي.

ويمكن للمجلس البلدي المشاركة في حماية البيئة للمدن والأقاليم على المستوى المحلي من خلال لجنة التخطيط العمراني المذكورة، وتوجد مجالات عديدة يمكن أن يتضمنها هذا المجال منها:

- وضع معايير لقياس ومتابعة مدى الالتزام بسياسات التنمية المستدامة المرسومة والسياسات البيئية (كالنظام العام للبيئة ونظام إدارة السواحل) على المستوي الوطني من خلال التأكيد على دمج التخطيط البيئي في عملية تخطيط المدن.
- عمل تقييم بيئي استراتيجي (SEA) للسياسات والخطط والبرامج التنموية العمرانية (المخطط الإقليمية والمخططات الهيكلية والتفصيلية للمدن والأقاليم) بهدف دمج البعد البيئي في مراحل تخطيط المشاريع، وأهمية عرض المشاريع التنموية على المجالس البلدية وبحضور المواطن لمناقشتها والتحاور في مكوناتها وأهدافها.
- رصد المتغيرات المكانية في استخدامات الأراضي باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد (GIS and RS)، ومراقبة ذلك لرصد النمو الحضري.

- التأكد من تنفيذ السياسات العمرانية الوطنية الرامية إلى تنمية متوازنة لجميع مناطق المملكة وفي كل منطقة لتخفيف مستوى هجرة السكان للمدن الرئيسة والضغط على الخدمات بها عن طريق تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة.
- متابعة المجلس البلدي لتنفيذ المشاريع الوطنية (انشاء المدن الاقتصادية والجامعات والمستشفيات في المناطق الأقل نصيباً من التنمية بالمملكة) والتي تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة وتخفيف الضغط على المدن الرئيسة.

٣- ٤) تقوية التعاون بين المجلس البلدي والمؤسسات العلمية والبحثية :

ومن الآليات الضرورية أيضاً أن يتم تعزيز تعاون المجلس البلدي مع الجامعات والقطاعات الخاصة والعامة والجهات المعنية بالبيئة وعلى رأسها الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة كجهة مركزية مختصة بالبيئة ولها فروع بالمملكة ومناطقها ومنها فرع المنطقة الشرقية والذي يقع في مدينة الدمام.

٤) الخلاصة والتوصيات:

لقد حاول البحث استكشاف وتوضيح دور المجالس البلدية في إنجاح الجهود المبذولة في مجال التخطيط للحفاظ على البيئة المحلية بالدولة للوصول إلى تنمية مستدامة بالمدن والأقاليم، ويوصي البحث بما يلي:

١. وضع إطار ورؤية واضحة شاملة لخطة عمل المجلس البلدي بأبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية مترابطة مع سياسات التخطيط العمراني على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي يسترشد بها المجلس في متابعة قضايا التخطيط للحفاظ على البيئة.
٢. اعتبار مشاركة المجالس البلدية في مراحل التخطيط للمدن والأقاليم من أولويات عمل المجلس البلدي.

٣. إيجاد لجان تخطيط مدن وأقاليم بالمجالس البلدية تتشكل من أعضاء المجالس والسكان والمتخصصين لدراسة ما يقدم للمجلس من خطط مقترحة من البلديات وتقديم الاقتراحات للمجالس البلدية.

٤. إيجاد آليات تعاون بين لجان المجلس البلدي والجامعات ومراكز الأبحاث والهيئات والجمعيات المهنية في عمل الدراسات والأبحاث والمشاريع ودعوة أعضاء المجالس البلدية لحضور مناقشة المشاريع الدراسية والبحثية لاكتساب الخبرة العلمية والتثقيف والتفاعل مع ذوي الاختصاص.

٥. مشاركة أعضاء المجلس البلدي مع مجلس المنطقة في مناقشة المشاريع والخطط التنموية.

٦. مشاركة المجلس البلدي في متابعة تنفيذ السياسات البيئية الوطنية محلياً بالتعاون مع الأمانات والرئاسة العامة لأرصاد البيئة والجهات ذات العلاقة.

٧. تفعيل وزيادة عدد اللجان المتخصصة المنبثقة من المجالس البلدية وتقوية اتصالهم بالمواطنين بالطرق المختلفة مما يساهم بمزيد من المشورة والآراء الجديدة.

٨. التثقيف المستمر لأعضاء المجلس بالتخطيط العمراني وأبعاده المختلفة ومنها البيئية.

٩. إيجاد معايير تقييم ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية نابعة من السياسات التخطيط العمراني لتقييم المشاريع العمرانية التي يتابعها المجلس.

١٠. إعداد دراسة متكاملة عن بيئة المدن والأقاليم ويتم دعوة جميع المشاركين في مراحل التنمية بجميع القطاعات ومنها المجالس البلدية بالمنطقة الشرقية عامة والمجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية بصفة خاصة وعمل ورش عمل وندوات للقيام بشكل جماعي بتحديد المشاكل البيئية وكيفية التصدي لها بواقعية.

١١. إنشاء قاعدة بيانات عن مراحل التخطيط والبيئة بالمدينة والعمل على تسهيل حصول أعضاء المجلس على المعلومات المتعلقة بذلك.

١٢. التنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة بالتخطيط العمراني وبحماية البيئة بالمدينة.

١٣. تعاون الجمعيات المهنية ومنها الهندسية والبيئية مع المجلس البلدي.

١٤. تعميق الوعي البيئي بين أفراد المجتمع وتعريفهم بمكونات البيئة وخصائصها، وتوعية السكان بأهمية المشاركة والحوار ومناقشة القضايا التخطيطية ومنها البيئية من خلال حضور لقاءات المجلس ووسائل الإعلام والمحاضرات والمؤتمرات والندوات.

١٥. عقد أعضاء المجلس البلدي لمزيد من اللقاءات مع المواطنين والحوار في قضايا التنمية.

١٦. المراجعة الدورية لمهام وصلاحيات المجلس البلدي وتقيمها.

١٧. إيجاد معايير تقييم دوري لأداء أعضاء المجلس وأنشطته، ومعالجة المعوقات إن وجدت لتسهيل انجاز مهام المجلس.

المراجع :

١. أبوعراد، صالح بن على، ١٤٢٣هـ، التربية البيئية في الإسلام (المفهوم- الأهداف- المظاهر)، ضمن أبحاث ندوة نحو تربية بيئية أفضل، المنعقدة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك خالد، كلية التربية، ٢١- ٢٣ ذي الحجة ١٤٢٣هـ.

٢. الخضيري، عبدالعزيز عبدالله، (٢٠٠٦م)، مجلة تقنية البناء، العدد التاسع، وزارة الشؤون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية الرياض.

٣. الطاهر، منى وجمال حامد، (٢٠٠٢م)، المشاركة الشعبية في التنمية العمرانية في الأقاليم الصحراوية: دراسة حالة شمال السودان، في:وزارة الأشغال العامة والإسكان المملكة العربية السعودية، سجل البحوث المنشورة ندوة التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية ومشكلات البناء فيها، وزارة الأشغال العامة والإسكان، الرياض المملكة العربية السعودية.

٤. القاضي، عبد الله حسين، وعبد اللطيف، محمود أحمد، (٢٠٠٧)، خصائص النجاح في انجاز المشروعات الكبرى: رؤية هندسية لحفر الخندق"، *مجلة* مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المدينة المنورة، العدد: ٢٠ ، يناير- مارس ٢٠٠٧ (ذو الحجة ١٤٢٧- صفر ١٤٢٧).

٥. القرآن الكريم (سورة الفرقان: ٢، سورة هود: ٦١، سورة الأعراف: ٥٦، ٣١، سورة آل عمران: ١٥٩).

٦. المالك، صالح بن عبدالله، (١٤٢٦هـ)، الموقع الإلكتروني لمجلس الشورى : http://www.shura.gov.sa/arabicsite/majalah62/magalat.htm

٧. المبارك، فيصل عبدالعزيز، (٢٠٠١م)، المدخل إلى التخطيط، النشر العلمي والمطابع، كتاب مترجم للمؤلف: أرنست أر. ألكسندر، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض.

٨. المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية، (٢٠٠٧م)، ورشة العمل المكثفة لتطوير أداء المجلس البلدي بعنوان" مشروع الرؤية المستقبلية للمجلس البلدي بأمانة المنطقة الشرقية وتطوير إجراءات العمل فيه"، الدمام، فندق المرديان، ٧ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ (٢٤ مايو)، المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية.

٩. المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية، (١٤٢٨هـ)، اللقاء الثالث للمجلس البلدي بالمواطنين الدمام، الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، ٢جمادى الآخرة.

١٠. المسيند، مساعد عبدالله، القاضي، عبدالله حسين، ٢٠٠٧، دليل ورشة المجالس البلدية تفعيل وتطوير الأداء، المجلس البلدي لامانة المنطقة الشرقية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، ص:٧٠.

١١. الموقع الإلكتروني للمجلس البلدي لحاضرة الدمام
http://www.dmc.gov.sa/an.htm

١٢. الموقع الإلكتروني لمصلحة الأرصاد وحماية البيئة: http:/www.mepa.org.sa

١٣. الموقع الإلكتروني لوزارة الشئون البلدية والقروية http://www.momra.org.sa

١٤. الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط http://www.planning.org.sa

١٥. الهذلول، صالح على، (٢٠٠٣)، تطور التخطيط العمراني ودوره في تحقيق أهداف التنمية، الندوة الأولى لتطوير البرامج الأكاديمية في تخطيط المدن وممارسة المهنة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. الدمام.

١٦. النفيعي، خالد مطلق، (١٤٢٧هـ)، مراكز النمو وعملية التخطيط للتنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية: دراسة في جغرافية التنمية الإقليمية مع التطبيق على منطقة القصيم الإدارية، رسالة دكتوراه، غير منشورة جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض.

١٧. أمانة المدينة المنورة، (٢٠٠٣م)، ندوة التنمية العمرانية لمنطقة المدينة المنورة: من منظور الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، أمانة المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة.

١٨. مجلة البيئة والتنمية، (٢٠٠٧)، مجلد ١٢، العدد ١١٢- ١١٣ يوليو- أغسطس.

١٩. صحيح مسلم، الصفحة أو الرقم: ١٥٥٣، الراوي: أنس بن مالك، متاح بكامله على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.dorar.net/mhadith.asp .

٢٠. صحيفة الحياة، (٢٠٠٧/٦/١٩م)،العدد ١٦١٤٦.

٢١. صحيفة الجزيرة، (١٤٢٦هـ)، العدد ١١٩٤٠.

٢٢. صحيفة الجزيرة، (٢٠٠٧/٧/١٤م)، العدد١٧٨٧٥٣.

٢٣. صحيفة اليوم، (٢٠٠٥/٣/١م)، العدد ١١٥٨٢.

٢٤. صحيفة اليوم، (٢٠٠٥/٢/٢٢م)،العدد ١١٥٧٥.

٢٥. صحيفة اليوم، (٢٠٠٥/٢/٢١م)، العدد ١١٥٧٤

٢٦. صحيفة اليوم، (٢٠٠٧/٤/١٨م)، العدد ١٢٣٦٠.

٢٧. صحيفة اليوم، (٢٠٠٧/١٠/٢٣م)، العدد ١٢٥٤٨.

٢٨. صحيفة عكاظ، (٢٠٠٧/٩/٣٠م)، العدد٢٢٩٦

٢٩. عبدالعزيز، تركي بن ناصر، (٢٠٠٣م)، مجلة البيئة والتنمية، السنة الأولي، العدد الأول، أكتوبر/ديسمبر.

٣٠. السلسلة الصحيحة للألباني، إسناد صحيح على شرط مسلم، الصفحة: ٩، الراوي: أنس بن مالك.

٣١. عبد الغفار، منصور بن محمود، (١٤٢٦هـ)، الموقع الإلكتروني لمجلس الشورى: http://www.shura.gov.sa/arabicsite/majalah66/mo7atharah.htm

٣٢. عبدالله النعيم، (٢٠٠٤م)، إدارة المدن الكبرى من خلال تجربة مدينة الرياض، ملتقى إدارة المدن الكبرى، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٣٣. عدس، عبدالرحمن، عبيدات، ذوقان، وعبد الحق، كايد (٢٠٠٤م)، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، دار أسامه للنشر والتوزيع، الرياض.

٣٤. عفت، إيناس، (١٩٩٤م)، تخطيط المدن: الأبعاد البيئية والإنسانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، كتاب مترجم للمؤلف: مارسيا د. لاو، مصر.

٣٥. غنيم، عثمان محمد، (٢٠٠١م)، التخطيط: أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص:١٧٧.

٣٦. عوض، محمد حسين، ابو قرين، عنتر، مخطط حاضرة الدمام، ٢٠٠٤، البناء العدد ١٦٣، السنة ٢٤.

٣٧. وزارة الشؤون البلدية والقروية، (٢٠٠٥م)، إستراتيجية التنمية العمرانية لمناطق المملكة: المنطقة الشرقية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٣٨. وزارة الشؤون البلدية والقروية (أ)، (١٤٢٦هـ)، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، دليل إعداد وتحديث المخططات الهيكلية للمدن.

٣٩. وزارة الشؤون البلدية والقروية (ب)، ١٤٢٦هـ. وكالة الوزارة لتخطيط المدن، دليل إعداد وتحديث المخططات وتحديث المخططات الإقليمية.

40. Therivel, R. *et. al*, (1992), Strategic Environmental assessment. Earth Scan Publication, London.

41. Therivel, R. and Partidario, M. (1996), The Practice of Strategic Environmental Assessment. Earth Scan Publication, London.

A Mechanism for Activating the Role of Municipal Councils for the Success of Efforts to Preserve the Saudi Cities' Environment: the Case of the Municipal Council of the Eastern Province Amanah, A Descriptive Documentative Study

Faez Saad Al-Shihri

College of Architecture and Planning, King Faisal University
Dammam, Saudi Arabia

Abstract :

Urban Development Planning (UDP) in Saudi Arabia during the last four decades has escaped problems and shortcoming causing negative impacts on the natural, physical, social and economic environment. Lack of public participation along the various stages of the development and decisions-making process could be considered one major reason beyond these negative impacts. Recently, the establishment of Municipal Councils (MC) has become a remarkable form of mechanisms to strengthen public participation in directing decision-making toward more successful development processes and improved quality of environment. Therefore; the research aims to explore the role of Municipal Councils and in affecting and implementing planning and environmental conservation policies. The paper reviews and analyzes the experience of the Municipal Council of The Eastern Province Amanah (MCEPA). It measures role of MCEPA in achieving better planning and environmental conservation.

In gathering data, the paper uses both secondary and primary sources. The paper conducted an intensive literature review of previous research papers, reports dealt with environmental conservation planning policies and the role of municipal councils in this regard. It reviewed the recorded of the Municipal Council of The Eastern Province Amanah (MCEPA); both the official sessions and its meetings with the public. The paper collected data from official announcements of MCEPA' members in local news papers. The paper followed an analytical approach to observe, record and assess the level of accomplishment of MCEPA in dealing with environment conservation issues (as a case study). It recorded the main obstacles facing the council and hindering its capability to become an effective tool to improve the existing practices which endangers quality of urban environment.

The paper reached a general conclusions that Municipal Councils have a significant role in conserving urban environment; and as such, this role has to be encouraged, sustained and supported form government and society. In regard to the MCEPA, it was concluded that during the two years (1426-1428), the Council has a varying role according to the nature of each environmental issue. In terms of the power in dealing with environmental issues, the role varies from simple care, to medium, and to high, depending on the priority of the issue and

situation. The paper has also recorded some obstacles that face the council, e.g. limitation of authority, the sensitivity and miss communication with city officials, the slow process and lack of financial data, and the lack of information. The paper suggested a mechanism to enforce and maintain the role of Municipal Councils in protecting the environment. The mechanism includes: the improving membership selection process, strengthening the mental image of city officials and citizens of the role of Municipal Councils, deepening the importance of strategic and tactical environmental planning in the minds of its members, establishing an urban environmental development consulting committee serving the Councils, and strengthening the Councils relationships with academic and research institutions. Recommendations are reached to improve the role of municipal councils in dealing with environmental planning issues that contribute to urban development sustainability and environmental conservation and protection.

Keywords :

Urban Development Planning, Decisions-Making Process, Sustainable Development, Environmental Conservation, Public Participation, Municipal Councils, Saudi Arabia.